في أسبوع ٢٠٠٤ الأخير

زلـــــــــزال آســـيـــــا

الخـســائــر أكـثــر مـن ستـين ألـف قـتـيـل وملايـين المـشـردين والأرقـام مـا تـزال مـفـتـوحـة

خلف الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب آسيا الاحد أضرارا مادية تتجاوز عشرة مليارات يورو، كما أعلن خبير لدى شركة (ميونيخ ري) الاولى عالميا في مجال اعادة التأمين.

وقال جيرهارد برز لمحطة تلفزيون (دوتش فيلي) الالمانية الحكومية لم نحصل على ارقام موثوقة بعد لكن انطباعي الشخصي ان الاضرار ستصل الى مبلغ من رقمين بمليارات اليوروات، إي اكثر من عشرة مليارات يورو.

ومن جانبه قال يان ايجلاند الامين العام المساعد للشؤون الانسانية في الامم المتحدة ان حجم الدمار يقدر بمليارات الدولارات. قد يصل ذلك الى عدة مليارات.

وأعلنت شركة (ميونيخ ري) في بيان ان المد البحري الذي ضرب الاف الكيلومترات من الشواطىء في جنوب اسيا حرم ملايين الاشخاص من منازلهم.

وقالت الشركة ان الانعكاس المادي بالنسبة لقطاع لتأمين سيبقى محدودا لان نسبة المنازل المؤمنة في المنطقة متدنية جدا.

ويضاف الزلزال الى سنة سوداء بالنسبة لقطاع التأمين في العالم. فحتى قبل امواج المد البحري اعتبرت سنة ٢٠٠٤ السنة الاكثر كلفة بالنسبة لشركات التأمين مع خسائر تفوق ٤٠ مليار دولار، كما قالت ميونيخ ري.

ومع زلزال الاحد، يتوقع ان يتجاوز الرقم ٥٠ مليار دولار بسهولة.

وقبل الزلزال، تسببت الكوارث الطبيعية خلال سنة ٢٠٠٤ والتي بلغ عددها ٦٥٠ كارثة، بمقتل اكثر من ١٥ الف شخص.

وسيرتفع هذا العدد بصورة هائلة عندما تعرف الحصيلة النهائية لزلزال الاحد والتي بلغت الثلاثاء اكثر من ٥٥ الف قتيل حيث يتوقع ان تتجاوز مائة الف قتيل حسب تقدير مدير الدفاع المدني الايطالي غويدو برتولازو.

وقبل زلزال اسيا، تجاوزت قيمة الاضرار المادية للكوارث الطبيعية سنة ٢٠٠٤ في العالم ١٣٠ مليار دولار، وفق الشركة الالمانية.

وسجل الرقم القياسي في حجم الاضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في ١٩٩٥ عندما شهدت اليابان زلزال كوبي المدمر، حيث بلغ حجم الاضرار في العالم ١٧٢ مليار دولار.

وقال ستيفان هيد احد مدراء شركة التأمين ان تعدد الكوارث الطبيعية تزيد من اهمية مطلبنا باتخاذ تدابير سريعة ومجدية لوقف التغيرات الطارئة على مناخ الارض. بناء على النتائج المحبطة لمؤتمر بوينس ايريس، لم يعد لدينا كثير من الوقت.

ولم يحقق المؤتمر الذي رعته الامم المتحدة اي تقدم في المجال.

زلزال بقوة مليون قنبلة ذرية

ووصف علماء متخصصون بدراسة ظواهر الهزات الأرضية، ما حدث على شواطئ جزيرة سومطرة في المحيط الهندي، الأحد، بأنه واحد من أكبر التحولات في قشرة الكرة الأرضية.

وقال العلماء إن قوة الهزة لم تكن مفاجأة لهم، على الرغم من أنها رابع أعنف هزة أرضية منذ عام ١٩٠٠، وأدت إلى أضرار تعتبر كارثية.

وتعد منطقة سومطرة الأكثر عرضة لهذه الظواهر الجيولوجية الطبيعية في العالم، حيث تشهد قشرة الكرة الأرضية هناك حركة وتغيرا، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

ونظرة تاريخية على الحركة الجيولوجية في هذه المناطق تظهر أن الضغط الكبير الذي يتجمع على مدى السنوات في هذه القشرة الأرضية في هذه البقاع، ينفجر بشكل كارثي.

وقال العالم الجيولوجي في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، كيري سيه، إن منطقة المحيط الهندي تعتبر واحدة من المواقع العالمية التي تتعرض لأعنف الهزات في العالم، وإن الطوفان الذي حصل الأحد هو نتيجة أكبر هزة حلت بالمنطقة منذ ٢٠٠ عام.

وأكد العالم الجيولوجي أن قوة هذا الزلزال يمكن تقديرها بالقوة التفجيرية لقرابة مليون قنبلة ذرية.

ويعتقد سيه، وعلماء آخرون، أن الهزة أدت ربما إلى ارتجاج الكرة الأرضية والتأثير في حركتها، "إلا أنها لن تؤدي إلى قلب الأرض رأسا على عقب، في أية حال."

الكارثة في أندونيسيا

وفي إندونيسيا، حيث أعلنت وزارة الصحة الأربعاء أن عدد القتلى هناك تجاوز ٣٢ ألفا مع تقدم الإجلاء والإنقاذ في جزر ومدن تم محوها بالكامل ومن ضمنها عاصمة إقليم أتشيه.

في هذه الأثناء، وفيما حذّر مسؤول دولي من كارثة جديدة قد تحصد الآلاف، بفعل الأمراض التي تفشت في أعقاب تزايد عدد الضحايا، توقع مراقبون وخبراء أن يتجاوز عدد القتلى في الكارثة التي شملت ١٢ دولة امتدت من إندونيسيا إلى الصومال وتنزانيا، المائة ألف شخص.

وتشير أحدث التقارير إلى أنّ إندونيسيا هي اكثر الدول تضررا من جراء الزلزال حيث أعلنت وزارة الصحة هناك أن عدد القتلى في جزيرة سومطرة وحدها بلغ حتى الآن ٣٢٥٠٢, وقال مراسلون إنّ قرى ومدنا وجزرا، إما محاها، أو نقل ما تبقى منها لبضع كيلومترات المدّ البحري الغامر.

وتفيد التقارير الأولية الواردة من جزيرة سومطرة بأن ثلاثة أرباع مدينة ميولابو الساحلية قد أزاحه الطوفان وذلك بعد أن تلقى المسؤولون الإندونيسيون أول رسالة بالبريد الإلكتروني بعد يومين من الكارثة وانقطاع الاتصالات تماما مع الجزء الشمالي الغربي من الجزيرة.

وقال المراسلون إنه ومع التقدّم في الوصول إلى المناطق المنكوبة، يكتشف رجال الإنقاذ وضعا أصعب مما كانوا يعتقدون.

صور مرعبة

ونقل شهود صورا مرعبة عمّا عاشته جزيرة باندا أتشيه، عاصمة إقليم أتشيه، شبيهة تماما بأفلام الرعب، حيث ولّى المئات من ساكني المدينة الأدبار فارين من دون وجهة واضحة هربا من أمواج تسونامي العملاقة التي ارتفعت نحو ٤ كلم عن سطح الأرض.

وأضافوا أن قوة المياه كانت كافية بحيث أنها اقتلعت أشجارا ضخمة بجذورها فيما أتت على ما في طريقها، في الوقت الذي ظلّ فيه العشرات يشاهدون أقرباءهم وأصدقاءهم بين الأمواج العاتية المرعبة.

وحذّرت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة من كارثة أكبر بكثير لا سيما مع الارتفاع المهول في أعداد الضحايا.

وقال مدير يونيسيف جون بود إنه ورغم أن منظمته أرسلت ٢٠٠٠٠ من موظفيها ومنتسبيها إلى المناطق المنكوبة إلا أنها مازالت بحاجة إلى أكثر من ذلك بكثير.

وقال خبير بارز بمنظمة الصحة العالمية إن الأمراض قد تقتل في منطقة المحيط الهندي المنكوبة عددا يماثل عدد القتلى الذين سقطوا من جراء موجات المد العاتية الناجمة عن زلزال الأحد.

الحاجة للمساعدات

وأبلغ الدكتور ديفيد نابارو في مؤتمر صحفي أن هناك حاجة ماسة إلى المسارعة بتقديم الرعاية الطبية والمياه النقية إلى البلدان التي منيت بأفدح الخسائر حتى يتسنى الحيلولة دون وقوع كارثة صحية تماثل في وطأتها الكارثة الناجمة عن موجات المد.

في تلك الأثناء، توقع مدير الدفاع المدني الإيطالي غويدو برتولازو أن ترتفع الحصيلة النهائية لضحايا المد البحري بآسيا في الأيام المقبلة لتتجاوز المائة ألف قتيل. وقال بيرتولازو "لن نتمكن أبدا من تحديد العدد الدقيق للضحايا لعدم وجود سجلات للتعداد السكاني في معظم البلدان المنكوبة". ورأى أن التحدي القادم يتركز في مواجهة الأوبئة جراء الأعداد الهائلة من الجثث المتناثرة في العراء ودمار البنية التحتية للصرف الصحي، مضيفا أن "السيناريو يبدو وكأنه يوم القيامة ولكنه حقيقي للأسف"

ومازال مصير مئات الآلاف من الأشخاص يعيشون على السواحل القريبة من مركز الزلزال في عداد المجهول.

وفي سريلانكا، ناشدت الرئيسة السريلانكية شاندريكا كوماراتونغا شعبها تناسي خلافاته العرقية والعمل على بناء بلادهم في أعقاب الدمار التي أصابها.

وتوجهت كوماراتونجا للمتمردين التاميل على وجه الخصوص بنداء لنبذ العداوة وتوحيد الجهود مع الحكومة للتصدي للكارثة.

ضحايا آخرون

وكانت فرنسا في مقدمة الدول الغربية التي فقدت مواطنين في الزلزال تم احصاؤهم رسميا مع ٢٢ قتيلا ثم بريطانيا (١٦) فايطاليا (١٣) ثم النروج (١٣).

ولا يزال مئات السياح في عداد المفقودين او لم يتمكنوا من الاتصال بعائلاتهم او يتم احصاؤهم بسبب الفوضى السائدة في بعض المناطق المنكوبة.

ويسود ترقب في المانيا والسويد خصوصا. حيث اعرب وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر عن خشيته من تسجيل عدد كبير من القتلى والجرحى قدر ان يكون في حدود مائة من اصل اربعة الاف سائح الماني كانوا في المنطقة.

كما اعربت وزيرة الخارجية السويدية ليلى فريفالدس عن خشيتها من ان يكون العدد الاكبر من نحو ١٥٠٠ سائح سويدي في تايلاند قد لقوا حتفهم حيث لم يتسن بعد الاتصال بهم.

وكان يوجد ١٥ الف الى ٢٠ الف سائح سويدي في منطقة فوكيت وحدها جنوب تايلاند عندما وقعت الكارثة.

وأعلنت شركة اكور الفرنسية انها لم تتمكن من الاتصال بنحو ٢٨٠ من نزلاء فندق سوفيتل في خاو لاك شمال فوكيت. وكان ٧٠٪ من نزلاء الفندق من الالمان.

وعثر على ٣٥ جثة بين انقاض الفندق. واستمر الثلاثاء اجلاء الاف السياح الذين كانوا يمضون اجازة نهاية السنة في المنتجعات السياحية الخلابة في المالديف وسريلانكا وفوكيت وفيفي في تايلاند والتي غمرتها المياه خلال ثوان.

وبدأت عدة دول اجنبية مثل فرنسا واليابان وبلجيكا بارسال طائرات محملة بالمؤن والادوية وفرق الاغاثة.

أكبر عملية إغاثة

وقال يان ايغلاند احد المسؤولين عن الشؤون الانسانية في الامم المتحدة ان المد البحري خلف اضرارا بمليارات الدولارات وهذا يستوجب القيام باكبر عملية اغاثة في تاريخ الامم المتحدة.

وطالب الاتحاد الدولي للصليب الاحمر بجمع ٤٤ مليون دولار من المساعدات للضحايا.

وأعلنت الولايات المتحدة انها سترسل نحو ١٥ مليون دولار من المساعدات العاجلة، وقالت اليابان انها ستقدم ٣٠ مليون دولار، والصين ٦،٢ مليون دولار.

وعرض البنك الدولي مساعداته على الدول المنكوبة. وتكررت مشاهد الدمار والموت على امتداد الاف الكيلومترات.

٢٠٠٤ وتفاعلات فضيحة كوبونات النفط

رئيس لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء:

معظم أموال صدام غير المشروعة جاءت من تهريب النفط

بغداد/ واشنطن/ المدى/ رويترز

فضيحة كوبونات النفط التي اطلقت شرارتها الأولى جريدة (المدى) اجتازت حدود عام ٢٠٠٣، واستمرت تفاعلاتها القوية في الامم المتحدة وعواصم كثيرة... هنا نقدم تقريرا حول آخر مستجدات هذه القضية المهمة:

قال بول فولكر الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) والذي يقود حاليا تحقيقا مستقلا في برنامج النفط مقابل الغذاء، بتكليف من الامم المتحدة، ان غالبية الاموال التي جمعها صدام حسين بشكل غير مشروع، من التحايل على عقوبات الامم المتحدة، جاءت من تهريب النفط خارج برنامج النفط مقابل الغذاء.

وصرح فولكر بانه على الرغم من وجود عدد من التقديرات عن حجم الفساد الذي أحاط بهذا البرنامج، ومنها عدد تقدم به محققون في الكونجرس الامريكي، "الا ان مصداقية هذه الارقام محل شك".

وقال فولكر في حديث تلفزيوني نادر: "حين نشعر ان لدينا ارقاما ذات مصداقية ننشرها. لكن كل هذه الارقام تشير الى ان معظم الاموال جاءت من التهريب لا من برنامج النفط مقابل الغذاء". واجرى فولكر الحديث مع قناة الحرة.

وتوافقت تصريحات فولكر مع ما خلص اليه تشارلز دولفر مفتش الاسلحة السابق في الامم المتحدة في تقرير اعد لوكالة المخابرات المركزية الامريكية (سي.اي.ايه) في اواخر ايلول الماضي. وبينما قدرت اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي ان صدام استولى على ٢١ مليار دولار بالتحايل على العقوبات، قال دولفر انه جمع ١٠,٩ مليار "من خلال وسائل غير مشروعة" في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ لدى فرض العقوبات، حتى عام ٢٠٠٣ حين اطاحت به قوات الائتلاف التي قادتها الولايات المتحدة. وطبقا لدولفر جاء ١,٥ مليار دولار من رشاوى مقابل الحصول على عقود لشراء السلع، بالاضافة الى ٢٢٩٠٠٠ دولار كرسوم اضافية على النفط الذي يباع بموجب البرنامج. وذكر دولفر ان باقي الاموال جاءت من تهريب النفط الى الاردن وسوريا وتركيا ومصر خارج البرنامج. وأضاف فولكر في حديثه مع قناة الحرة: "كان هناك دون شك مشاكل في برنامج النفط مقابل الغذاء. لكن حين تنظر الى رقم عشرة مليارات دولار او رقم ٢٠ مليارا تجد ان معظمها جاء مما اطلق عليه عمليات تهريب، ومعظمها كان معروفا، واخطر مجلس الامن به لكنه لم يوقف. هذا في رأيي شيء مختلف تماما عما حدث داخل برنامج النفط مقابل الغذاء نفسه".

خلفية: الأمين العام يثني على برنامج النفط مقابل الغذاء

بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٣ أنهت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي عدته برنامج المساعدة الإنسانية الوحيد الذي مول بأكمله من موارد العراق، وخصص لمساعدته. وقد أثنى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على البرنامج، لإنجازه واحدة من أكبر المهام التي أسندت للأمانة العامة، وأكثرها تعقيدا ومخالفة للمعتاد على الإطلاق. وقد أشار الأمين العام في بيان أدلى به أمام مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣ إلى أنه خلال ما يقرب من سبعة أعوام من عمل البرنامج، كان عليه أن يواجه "مجموعة تكاد لا تعد ولا تحصى من التحديات، مستخدما نحو ٤٦ بليون دولار من عائدات الصادرات باسم الشعب العراقي. وبموجب البرنامج، قامت تسع وكالات وبرامج وصناديق مختلفة تابعة للأمم المتحدة بإنشاء وإدارة عمليات المساعدة الإنسانية في العراق، ملبّية احتياجات السكان المدنيين التي شملت نحو ٢٤ قطاعا اقتصاديا واجتماعيا.

وأشاد الأمين العام بموظفي البرنامج الوطنيين والدوليين، وقال إنه وفقا لقرارات مجلس الأمن، ستسلم الأمم المتحدة إلى سلطة التحالف المؤقتة، جميع المسؤوليات التنفيذية، بالإضافة إلى ما تبقى من أموال وأصول تتراوح من المدارس إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى أغذية وأدوية وإمدادات أساسية أخرى تبلغ قيمتها نحو ٨,٢ بلايين دولار.

تشكيل لجنة التحقيق المستقلة:

وبتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٤ أعلن مجلس الأمن عن دعمه الكامل للتحقيق المستقل الذي أمرت به الأمانة العامة بخصوص تهم الفساد الموجهة إلى برنامج النفط مقابل الغذاء. وقال رئيس المجلس لشهر آذار جان مارك دو لا سابلير، وهو الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، إن أعضاء المجلس قد اتفقوا على صيغة خطاب سيتم رفعه إلى الأمين العام "يدعمون فيه بالاجماع" مبادرته الرامية إلى إنشاء لجنة مستقلة عالية المستوى للتحقيق في إدارة وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، بما في ذلك تهم الفساد والتزوير. وقال دولا سابلير "إن المجلس قد أخذ في الاعتبار الخطاب الذي أرسله الأمين العام، والذي يلتزم فيه بالشفافية والفعالية في التحقيق في سلوك المنظمة والمتعهدين، وكل الهيئات المشتركة في إدارة وتطبيق البرنامج". كما أعرب أعضاء المجلس عن "استعدادهم التام للتعاون مع التحقيق وطالبوا جميع الدول الأخرى بذلك". وكان الأمين العام قد أبلغ مجلس الأمن قبل أسبوع من تصريحات دولا سابلير، عن عزمه تشكيل لجنة للتحقيق ستعلن خلال اسبوع. ومن ناحية أخرى قامت الأمم المتحدة بتحويل مبلغ ملياري دولار من حساب البرنامج إلى حساب صندوق تنمية العراق، مما جعل المبلغ المحول نحو ٧,٦ مليار دولار، وذلك منذ انتهاء البرنامج.

وبتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠٤ أرسل الأمين العام رسالة إلى مجلس الأمن تتضمن تفاصيل حول اللجنة التي قرر تكوينها للتحقيق في تهم الفساد المتعلقة بالبرنامج. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فريد إيكهارد إن عمل اللجنة سيتسم بالفعالية وأقصى درجات الشفافية. كما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه سيعلن عن أعضاء اللجنة في القريب العاجل. وقد تقرر أن تعمل لجنة التحقيق المستقلة في البرنامج، على جمع ودراسة معلومات تتعلق بإدارة البرنامج وتنظيمه، بما في ذلك ادعاءات الاحتيال والفساد التي استهدفت مسؤولين وعاملين وموظفين في الأمم المتحدة، إضافة إلى المتعاقدين، بما في ذلك الكيانات التي أبرمت، في ظل البرنامج، عقودا مع الأمم المتحدة أو مع العراق.

التحقيق في الاتهامات سيتميز "بالجدية الشديدة"

وفي ١٣ نيسان ٢٠٠٤ قال الأمين العام إنه سيقوم قريبا بتسمية أعضاء اللجنة المكلفة بالتحقيق في تهم الفساد والتزوير الموجهة إلى البرنامج، وقال إن التحقيق سيكون في غاية الجدية. وأضاف الأمين العام للصحفيين، لدى دخوله مقر الأمم المتحدة:"لقد اقتربنا من تشكيل عضوية اللجنة، وأنا على اتصال مع الأعضاء الذين سيقومون بالتحقيق المستقل، وآمل أن أتمكن من تسمية أعضاء اللجنة في غضون هذا الأسبوع". وفي ٢١ نيسان ٢٠٠٤ أعلن الأمين العام عن تشكيل اللجنة المكلفة في التحقيق، وكلف بول فولكر، المحافظ السابق للاحتياطي المركزي الأمريكي برئاستها، كما سمى أعضاءها وهم: مارك بييث أستاذ القانون الجنائي في جامعة بازل بسويسرا والخبير في مجال غسيل الأموال، وريتشارد جولدستون، وهو قاض من جنوب أفريقيا كان قد شغل منصب ممثل الادعاء أمام المحاكم الجنائية الدولية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وأعلن الامين العام أن اللجنة ستكون من صلاحياتها التحقق من أن الإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة لإدارة البرنامج قد تمت مخالفتها أم لا، وتحديد ما إذا قام أي موظف أو مسؤول أو متعاقد مع البرنامج بعمل غير قانوني، أثناء تأديته لوظيفته، ومعرفة ما إذا كانت حسابات البرنامج صحيحة ومتوافقة مع قوانين ولوائح الأمم المتحدة. كما يحق للجنة الاطلاع على جميع معلومات ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع، ومقابلة جميع المسؤولين والموظفين ذوي الصلة.

ومن ناحية أخرى اعتمد مجلس الأمن بالاجماع قرارا يرحب فيه بتعيين اللجنة، مطالبا قوات الإئتلاف المؤقتة والعراق وجميع الدول الأعضاء بالتعاون التام مع اللجنة، على أن تقدم اللجنة بعد ثلاثة أشهر، من تعيينها، تقريرا للأمين العام حول عملها. وقال الأمين العام: "إن الاتهامات الموجهة إلى البرنامج خطيرة للغاية، ولذا شكلنا هذه اللجنة للتحقيق في الموضوع، وسنتخذ جميع الإجراءات لمواجهة المسائل التي ستطرحها اللجنة". وأضاف قائلا: "آمل أن يدرك الشعب العراقي إنه حتى إذا حدثت تصرفات خاطئة من قبل عدد محدود من موظفي الأمم المتحدة، فإن المنظمة قد قامت بجهد صادق لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وكان هناك المئات من موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا بجهد واجتهاد لإنشاء نظام توزيع المواد الإنسانية".

النقد يطول عمل لجنة التحقيق:

وبتاريخ ١٧ حزيران ٢٠٠٤ عاد عنان للتشديد على أن التحقيق المستقل الذي يجري في التهم الموجهة لبرنامج النفط مقابل الغذاء سيكون شاملا، وحث منتقدي إجراء تشكيل لجنة التحقيق، على منح اللجنة فرصة للتوصل إلى نتيجة قبل إصدار حكمهم.

وقد جاءت تصريحات عنان إثر سؤال وجهه أحد الصحفيين في المقر الدائم بنيويورك، حول عمود كتبه ويليام سفاير بجريدة نيويورك تايمز. وجاء في العمود أن الأمين العام ذكر في محادثة أن التحقيق سيبحث تقريرا تقدم به أحد المنافسين، يشتكي فيه من أن أحد العقود قد ذهب إلى شركة "كوتكنا إنسبكشنز". وكانت الشركة المذكورة متعاقدة مع الأمم المتحدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣ لمراجعة البضائع التي يستوردها العراق تحت البرنامج. وكان إبن الأمين العام كوجو عنان، الذي تردد اسمه في الفضيحة، يعمل مع تلك الشركة، ولكن صلته انقطعت بها منذ عام ١٩٩٨,

وقال الأمين العام إنه لم يتحدث مع سفاير حول الموضوع، وقال إنه لا يوجد أي تقرير بخصوص شكوى مقدمة ضد الشركة. وأضاف أن المحادثة كانت خاصة، مضيفا أنه كان يشير إلى تقرير صحفي نشر عام ١٩٩٨ بخصوص الشركة المذكورة. وقال عنان إن المحادثة تم إختيار بعض الكلمات منها، وهذا ليس عدلا. وأضاف الامين العام إن التحقيقات التي تقوم بها اللجنة المستقلة برئاسة بول فولكر ستقوم بالتحقيق بطريقة دقيقة وفاحصة، ولن تترك أي شئ إلا وتحقق فيه.